

The Impact of Applying International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on The Quality of The Accounting System Outcomes of The Insurance Companies in Jordan

Feras Ismael Masoud Saqf AL-Hait

DR Mohamed Fawzi Shubita

Faculty of Business

Faculty of Business

Amman Arab University

Amman Arab University

Received 06/02/2017

Accepted 20/07/2017

ABSTRACT:

The current study aimed to slight the light on the impact of applying IFRS No. 9 on the quality of the accounting system outputs, as an empirical study of the insurance companies in Jordan. This study is based on six components to measure the quality of the accounting system outputs, namely relevance, reliability, timeliness, comparability, symmetry, and measurability of accounting information.

The questionnaire was designed and distributed among employees who are working in finance departments and auditors of insurance companies in Jordan. They are 27 insurance companies which are listed in Amman Stock Exchange at the end of 2015. Seventy six questionnaires have been distributed, of which forty seven questionnaires have been collected which represented by 61.8%. The study is based on the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS v.20) in order to test study data and reach conclusions on the results of this study hypotheses.

The results of the study confirm the existence of a statistical significant impact of the applying of IFRS (9) on the appropriateness of accounting information in the financial statements of insurance companies in Jordan, and no significant impact of the applying of IFRS (9) on reliability, timeliness, comparability, symmetry, and measurability of accounting information in the financial statements of insurance companies in Jordan. Finally, The study recommends a constant encouragement of insurance companies in Jordan to apply IFRS (9) and provide the necessary reliability needed of recording the financial transactions and provide the accounting and financial information in the proper time which will lead and support taking the strategic and important decisions from decision makers in Jordanian Insurance Companies.

Key Words: IFRS 9, Accounting System Outcomes, Accounting Information Quality, Insurance Companies, Jordan.

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن

د. محمد فوزي شاكر شبيطة
كلية الأعمال
جامعة عمان العربية

فراس إسماعيل مسعود سقف الحيط
كلية الأعمال
جامعة عمان العربية

تاريخ قبول البحث 2017/07/20

تاريخ استلام البحث 2017/02/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي، في شركات التأمين في الأردن. كما تتناول الدراسة الحالية ستة عوامل رئيسية تعكس جودة مخرجات النظام المحاسبي، وهي: ملائمة المعلومات المحاسبية، وموثوقية المعلومات المحاسبية، والوقت المناسب للمعلومات المحاسبية، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، والتماثل للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى قابلية القياس للمعلومات المحاسبية.

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها، والوصول إلى غايتها، وذلك اعتماداً على أسلوب الاستبانة الموجهة إلى موظفي الدوائر المالية في شركات التأمين، ومدققي الحسابات لشركات التأمين. وبلغ عدد شركات التأمين مع نهاية عام 2015 (27) شركة مدرجة في سوق عمان المالي للأوراق المالية، حيث تم توزيع (76) استبانة، واسترداد (47) استبانة مما تم توزيعه ونسبة (61.8%). كما اعتمدت الدراسة الحالية على الإحصاء الوصفي، ومعاملات الارتباط، والانحدار البسيط؛ لاختبار بيانات الدراسة، والوصول ختاماً إلى نتائج فرضيات هذه الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، كما أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في موثوقية المعلومات المحاسبية، والوقت المناسب للمعلومات المحاسبية، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، والتماثل للمعلومات المحاسبية، وقابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن. وأوصت الدراسة إلى تشجيع شركات التأمين الأردنية من أجل زيادة درجة الموثوقية عند معالجة العمليات المالية والمحاسبية، وتوفير معلومات مالية ومحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات المهمة والإستراتيجية من قبل متخذي القرارات في شركات التأمين الأردنية.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي الدولي التاسع، مخرجات النظام المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية، شركات التأمين، الأردن.

مقدمة:

الدولي رقم (39) IAS39؛ بهدف تعزيز فهم المستخدمين، وقدرتهم على استيعاب عملية إعداد التقارير المالية للأدوات المالية، من خلال تقليص عدد فئات التصنيف، وتطبيق منهج انخفاض القيمة الواحدة بدلاً لمناهج القيم المختلفة ذات التصنيف المتعدد في المعيار الدولي رقم (39)، حيث إن العديد من مستخدمي البيانات المالية أبلغوا مجلس المعايير المحاسبية الدولية بأن المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) صعبة الفهم، والتطبيق، والتفسير، وقد حثوا المجلس على وضع معيار جديد لإعداد التقارير المالية للأدوات المالية يكون قائماً على أسس واضحة ومبادئ أقل تعقيداً، وقد قرر المجلس أن يُحلّ معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) محل المعيار المحاسبة الدولي (39).

تعاظمت أهمية المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي خلال العقود الماضية بسبب الحاجة إلى تطبيقات محاسبية موحدة، إضافة إلى الأسس والمبادئ، وما يتبع ذلك من إجراءات لإعداد التقارير المالية، وأسلوب تعميمها. حيث أصبح ذلك مطلباً رئيسياً مهماً مراعياً للتطورات الاقتصادية العالمية، ومتطلباً للدخول إلى الأسواق المالية، الأمر الذي أوجب تشكيل منظمات مهنية عالمية، من مهام هذه المنظمات إصدار المعايير لتكون مرشداً عند إعداد التقارير المالية، واعتماد الحلول المناسبة لما قد يطرأ من مشاكل، وبما يحظى بالقبول العام. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عدداً من المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، كان آخرها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) (IFRS9)، الخاص بالتصنيف والقياس للأدوات المالية كبدل للمعيار

تشير معايير الإبلاغ المالية الدولية (The International Financial Reporting Standards) إلى المبادئ التي على ضوئها يتم

مع ذلك، ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة، تعتمد الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تتضح أهمية الدراسة من ناحيتين نظرية وتطبيقية على النحو الآتي:

1. الأهمية النظرية:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية من أهمية الموضوع في الفكر المحاسبي المعاصر، حيث يعتبر موضوع معايير الإبلاغ المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات المهمة التي شغلت خبراء المحاسبة. فقد أثير الجدل في الفترة الأخيرة حول جودة المعلومات المحاسبية، وشفافية القوائم المالية، ومدى قابليتها للمقارنة خاصة في ظل عولمة أسواق رأس المال والحاجة إلى جذب مستثمرين جدد، لذا اهتمت الدراسات المحاسبية بمحددات التوافق والانسجام مع معايير التقارير المالية الدولية لمحاولة تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومقدرتها التفسيرية لترشيد قرارات المستثمرين وتعظيم قيمة الشركة.

الأهمية التطبيقية:

أما من ناحية التطبيقية فتستمد الدراسة أهميتها من تقديمها أدلة عملية على أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية في جودة المعلومات المحاسبية، خاصة مع بدء التحول لهذه المعايير (في قطاع البنوك، والخدمات المالية، وقطاع شركات التأمين الأردنية)، وهو ما قد يوفر معلومات مفيدة للجهات المسؤولة عن وضع المعايير وتطبيقها بشأن قرار التحول لهذه المعايير في باقي القطاعات الاقتصادية. وتتبع أهمية هذه الدراسة من تزايد الضغوط على الشركات من جانب الهيئات المهنية والمستثمرين من أجل توفير معلومات محاسبية عالية الجودة لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

أنموذج الدراسة: يوضح الشكل التالي العلاقة بين متغير الدراسة المستقل ومتغير الدراسة التابع:

الدراسات السابقة

عمل القطاونة⁽⁶⁾ على بيان التأثيرات التي ترافق تطبيق القيمة العادلة في الشركات المساهمة العاملة ضمن بيئة الأعمال الأردنية، وذلك على أهمية البيانات المالية، من خلال دراسة تأثيرها في البيانات المالية وخصائص المعلومات المحاسبية، كما هي في المعايير المحاسبية الدولية. وتوصل إلى وجود بعض التأثيرات لتطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية من حيث جوهر العمليات المالية وحقيقتها، والتمثيل الصادق للمعلومات المالية، والقابلية لمقارنة القوائم المالية لأكثر من فترة مالية سابقة.

تجهيز التقارير المالية للمنشآت الاقتصادية وقطاعات الأعمال وإعدادها، وقد حظيت هذه المعايير بقبول دولي واسع لما تتميز به من خصائص ذات جودة عالية، مثل: القابلية للفهم، والملاءمة، والدقة، والتمثيل الصادق للعمليات المالية، والموثوقية، والحيادية، والاتساق، والثبات. إضافة لتركيزها على التطورات والعمليات المالية وفقاً لجوهرها وليس شكلها القانوني فقط⁽⁷⁾، والأخذ بمبدأ الحيطة والحذر في الكثير من الظروف، والقابلية للمقارنة، وتقديم المعلومات بالشكل الصحيح وفي التوقيت المناسب الذي يمكن مستخدميها من الاستفادة منها، واتخاذ القرارات بناءً على المعلومات الدقيقة الواردة فيها. وقد حددت معايير الإبلاغ المالي الدولية الخصائص التي يجب أن تتصف بها مخرجات النظام المحاسبي ليعزز دورها المهم في ترشيد قرارات مستخدميها والمستفيدين منها. فقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) (IFRS9) بعنوان الأدوات المالية: "التصنيف والقياس" بغرض توفير المعلومات الأكثر ملاءمة للمستثمرين ومتخذي القرارات، وذلك لأن التحول إلى هذه المعايير الدولية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وارتفاع القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، كما أن الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية يجعل المعلومات أكثر فائدة للمستثمرين ومتخذي القرارات، وخاصة لأغراض التنبؤ والتخطيط والتقييم.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن القياس والإفصاح وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لهما آثار إيجابية على جودة مخرجات التقارير المالية، ويجعلان معلومات القوائم المالية ذات خصائص نوعية أفضل وأعلى جودة. وما يميز هذه الدراسة أنها تطرقت إلى كافة جوانب مخرجات النظام المحاسبي كحزمة واحدة، مثل: الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، ما يجعلها ذات قوة تفسيرية أكبر، مما يساعد على ترشيد اتخاذ القرارات لكافة الأطراف المرتبطة بالمنشآت الاقتصادية. وقد جاءت هذه الدراسة بهدف إمعان النظر بأثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) كبديل عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح الآثار المترتبة على جودة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، وهي القوائم المالية الرئيسية لشركات التأمين في الأردن (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية)، نتيجة التحول نحو تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) فيما يتعلق بجوانب الإفصاح والقياس والتصنيف.

الدولي رقم (9) على الأنشطة المالية. وقد ركزت الدراسة على قياس الأصول والمطلوبات المالية، ومفهوم التدني، ومحاسبة التحوط، والتأمين والإيجار التمويلي ضمن هذا المعيار، وطريقة تعامل المحاسبين مع هذه المواضيع.

خلصت الدراسة إلى أن المحاسبين في البنوك الأردنية لديهم المعرفة والدراية الملائمة لمتطلبات المعيار (9) IFRS، مما يدل على أن البنوك الأردنية لديها القدرة على التحول لتطبيق المعيار رقم (9) IFRS.

بينما عملت دراسة⁽¹⁴⁾ linde & Pedersen على إجراء مقارنة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (IAS 39) ومتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) (IFRS 9) للمصارف التي تمتلك الحصة الكبرى من تسهيلات القروض الممنوحة في الدنمارك. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. وتوصلت إلى أن تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لن يحمل في طياته أي تغييرات جوهرية على فئة القروض، لأن هذه القروض تقاس أصلاً بالتكلفة المطفأة تحت متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (39)، إلا أنه لوحظت فروق جوهرية ناتجة عن التغيير في مداخل الاعتراف بانخفاض القيمة للأصول المالية؛ وذلك عند تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، التي تتطلب الاعتراف بمخصص انخفاض قيمة محفظة القروض للخسائر المحققة والمتوقعة عند وجود حدث يمكن قياس أثره في محفظة القروض لدى تلك المصارف.

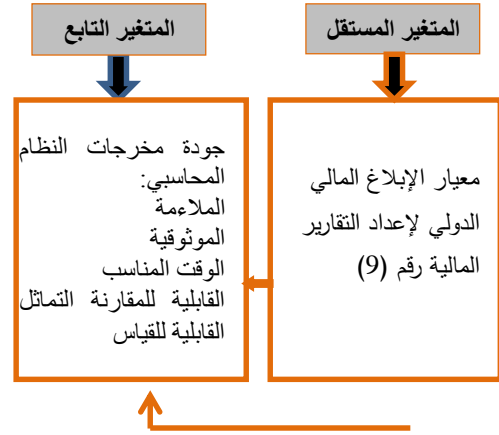
بالتالي، تتميز الدراسة الحالية في موضوعها الحيوي الذي يبحث في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، وأثاره في جودة مخرجات النظام المحاسبي، وتحديد كدراسة تطبيقية في أحد أهم القطاعات الاقتصادية ضمن الأسواق الناشئة (شركات التأمين الأردنية المدرجة في الأردن)، حيث وجدت الدراسة الحالية ندرة في تلك الدراسات العلمية التي تناولت موضوع الدراسة، نظراً لحدائتها موضوعها.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من كافة موظفي الدوائر المالية ومدققي الحسابات في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية مع نهاية عام (2015)، والبالغ عددها (25) شركة مدرجة، حيث جرى توزيع (الاستبانة) على كافة الأفراد المستهدفين عينة الدراسة، وباستخدام الطريقة العشوائية البسيطة والميسرة (Convenience).

وفقاً للدراسة جرى توزيع (76) استبانة على الأفراد المستهدفين، وتم استرداد (47) استبانة منها، ونسبة (61.8%)، وتم إخضاع كافة الاستبانات المستردة إلى الاختبار الإحصائي من خلال برمجية تحليل الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.20)، ويبين الجدول التالي ملخصاً لعينة الدراسة وما تم استرداده.

بينما حاول الحلو⁽²⁾ بحث مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، وقياس هذا الالتزام وبيانه، وتوصل إلى أن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تلتزم بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، وذلك من رأي الإدارات المالية للشركات. كما أن الشركات تحقق مزايا من تطبيق متطلبات تشمل تحسين القرارات لمستخدمي القوائم المالية، وزيادة كفاءة القوائم المالية، ومساعدة الشركات في تسجيل معاملاتها.



شكل رقم (1): نموذج الدراسة من إعداد الباحث.

حاولت دراسة الغرنوق⁽⁵⁾ التعرف إلى أثر التحول من تطبيق المعيار الدولي لإعداد الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) IFRS 9 "القياس والتصنيف" في قياس الأدوات المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد بلغ عدد المصارف التي طبقت فيها الدراسة (11) مصرفاً تجارياً، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى عدد من النتائج أبرزها: أن التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) يؤثر جوهرياً في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً، بسبب إعادة تصنيفها؛ إما تحت الاستثمارات المالية المحتفظ للمتاجرة أو الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين، وفي قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ وفي قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال أعيد تصنيف تلك الاستثمارات المالية في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

هدفت دراسة⁽¹¹⁾ Alhayek and El Haija إلى تقييم قدرة المحاسبين في البنوك الأردنية على تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي

الجدول رقم (1)

عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمستبعدة والخاضعة للتحليل الإحصائي

النسبة المئوية %	العدد	الاستبانات
100	76	الاستبانات الموزعة على المجتمع
61.8	47	الاستبانات المسترجعة
38.2	29	الاستبانات غير مسترجعة (يطرح)
% 61.8	47	الاستبانات الخاضعة للتحليل

الجدول رقم (2)

اختبار كرونباخ ألفا

النسبة المئوية %	الفقرات	Cronbach's Alpha
79	10-1	معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)
83.2	16-11	الملاءمة
90.7	25-17	الموثوقية
85.4	32-26	الوقت المناسب
78.9	38-33	القابلية للمقارنة
77.8	44-39	التماثل
71.6	60-45	القابلية للقياس
85	50 فقرة	كافة فقرات الاستبانة

أداة الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية أسلوب الاستبانة (المصادر الأولية) لجمع بياناتها الأولية، من أجل اختبار فرضياتها والوصول إلى هدفها، حيث تم توزيع أداة الدراسة الاستبانة على الموظفين العاملين في الدوائر المالية ومدققي الحسابات في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للأوراق المالية مع نهاية عام (2015).

اختبار صدق أداة الدراسة

لجأت الدراسة الحالية إلى توزيع الاستبانة بصيغتها الأولية على مجموعة من الأفراد ذوي الخبرة والمعرفة (الأكاديميين العاملين في الجامعات الأردنية في قسم المحاسبة)، وذلك للتعرف إلى مدى قدرة أداة الدراسة/ الاستبانة على تحقيق هدفها، ومدى وضوح صياغة الفقرات التي تتضمنها الاستبانة وقدرتها على تلبية غايتها (قياس المتغيرات موضوع الدراسة)، وتم الانتهاء من تصميم أداة الدراسة/ الاستبانة بعد الأخذ بالحسبان ما اجتمع عليه الأفراد موضوع التحكيم من آراء تصبو نحو تحسين الاستبانة، وتمتعها بالملاءمة والموضوعية والوضوح.

كما لجأت الدراسة الحالية إلى استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، للتعرف إلى درجة ثبات أداة الدراسة واتساقها، حيث بلغ معامل كرونباخ ألفا لكافة فقرات الاستبانة (85%)، وهذا يؤكد مدى اتساق أداة الدراسة الداخلي وثباتها، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها لقياس اختبارات الدراسة، حيث يشير معيار كرونباخ ألفا إلى أنه ينبغي أن يزيد معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة عن (70%) ليعكس ثبات أداة القياس واتساقها⁽¹³⁾، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار.

اختبارات الإحصاء الوصفي

يبين هذا المحور نتائج اختبارات مقاييس النزعة المركزية، التي تتمثل في معامل الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والتكرار ومعامل التكرار النسبي لوصف بيانات الدراسة.

العوامل الديموغرافية

يبين الجدول التالي نتائج التوزيعات الإحصائية فيما يتعلق بالتساؤلات الديموغرافية الهادفة إلى العينة المستهدفة من الأفراد موضوع الدراسة، وتتمثل هذه العوامل في التأهيل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والدورات التدريبية، ويعرض الجدول التالي نتائج الاختبارات الوصفية:

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن أكثر فئة في عينة الدراسة فيما يتعلق بالجنس هم من الذكور وبنسبة (93.6%)، كما أن ما نسبة (36.2%) من المستهدفين عينة الدراسة كانت خبرتهم تقل عن خمسة سنوات، ويلي ذلك المستهدفون الذين تتراوح خبرتهم الوظيفية ما بين حدي (11- 15 سنة) ما نسبته (29.8%)، وأن غالبية المستهدفين في عينة الدراسة كانوا ضمن فئة المؤهل العلمي البكالوريوس وبنسبة (63.8%)، ويلي ذلك حملة درجة الماجستير وبنسبة (34.1%)، وفيما يتعلق بالتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة، فقد أشارت النتائج التي يبينها الجدول السابق رقم (3) أن غالبيةهم كانوا من حملة تخصص المحاسبة وبنسبة (51.1%)، ويلي ذلك حملة تخصص علوم مالية ومصرفية وبنسبة (29.8%)، الأمر الذي يعزى إلى الحثيات العملية في الفئة المستهدفة، ومدى الحاجة إلى المعرفة الدقيقة ببعض موضوعات المحاسبة والاقتصاد بشكل خاص.

الجدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة

البند	التكرار	النسبة المئوية %100
الجنس		
ذكر	44	93.6
أنثى	3	6.4
عدد سنوات الخبرة		
أقل من 5 سنوات	17	36.2
من 5 - 10 سنوات	12	25.5
من 11 - 15 سنة	14	29.8
أكثر من 15 سنة	4	8.5
المؤهل العلمي		
دبلوم	1	2.1
بكالوريوس	30	63.8
ماجستير	16	34.1
دكتوراه	0	0
أخرى	0	0
التخصص		
محاسبة	24	51.1
علوم مالية ومصرفية	14	29.8
اقتصاد	4	8.5
إدارة أعمال	3	6.3
أخرى	2	4.3

متغيرات الدراسة

يبين الجدول التالي نتائج معاملات الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بقياس متغيرات الدراسة، سواء المستقلة أو التابعة منها، كما يلي:

- المتغير المستقل: تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9). صممت الدراسة الحالية (10) فقرات ترتبط بقياس تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، وذلك اعتماداً على محاور المعيار المحاسبي، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية.

الجدول رقم (4)

تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)
.556	4.319	1. تقوم الشركة بالإفصاح عن الالتزامات التي حددتها الشركة أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن قائمة المركز المالي.
.540	4.277	2. تقوم الشركة بالإفصاح عن الالتزامات التي يمكن تسوية قيمتها الصافية نقداً أو بتسلم أو إصدار أداة مالية أخرى في بيان المركز المالي.
.668	4.340	3. تقوم الشركة بالإفصاح عن الالتزامات التي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية.
.573	4.383	4. تقوم الشركة بالإفصاح عن الاعتراف بالأصل المالي في حال قيام البنك بنقل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية للأصل المالي.
.488	4.255	5. تقوم الشركة بتحديد الالتزامات المالية حسبما يتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
.452	4.277	6. تقوم الشركة بتحديد الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
.530	4.255	7. تقوم الشركة بتحديد المشتقات التي تكون عبارة عن التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
.428	4.234	8. تعتمد الشركة عند الاعتراف المبدئي للأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة مضافاً إليها أو مطروحاً منها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى امتلاك أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي في حال لم يكن الأصل المالي أو الالتزام المالي محدداً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .
.428	4.234	9. عمدت الشركة إلى إعادة قياس الاستثمارات وأدوات حقوق الملكية التي لها سعر معن في السوق النشط بسعر التكلفة وفقاً للمعيار 39 لتصبح مقبولة بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار 9.
.360	4.149	10. عمدت الشركة إلى إعادة قياس الالتزام المشتق المرتبط بتسليم أداة حق ملكية ليس لها سعر معن في السوق النشط أو يجب تسويته بسعر هذه الأداة بسعر التكلفة وفقاً للمعيار 39 لتصبح تقاس بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار 9.
.300	4.272	نتيجة المحور كاملاً

يبين الجدول رقم (4) أن غالبية إجابات الأفراد عينة الدراسة كانت الأقرب إلى الموافق، وذلك اعتماداً على معامل الوسط الحسابي فيما يتعلق بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الشركات موضوع الدراسة، وبمعامل وسط حسابي (4.272) وبمعامل انحراف معياري (0.300)، كما أنه قد بلغ أعلى معامل وسط حسابي (4.383) وبمعامل انحراف معياري

تقاربت إجابات أفراد عينة الدراسة، كما اتفقت إجابات أفراد العينة عند الإجابة عن كل فقرة من فقرات الدراسة؛ بدلالة انخفاض الانحراف المعياري على إجابات كل فقرة.

• المتغير التابع: جودة مخرجات النظام المحاسبي

تناولت الدراسة الحالية (6) عوامل رئيسية تعكس جودة مخرجات النظام المحاسبي، وهي الملاءمة والموثوقية والوقت المناسب والقابلية للمقارنة والتماثل، بالإضافة إلى القابلية للقياس. ويبين الجدول التالي نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية للفقرات التي تناولت قياس العوامل موضوع الدراسة:

(0.573)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي في حال قيام الشركة بنقل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية للأصل المالي"، وأنه قد بلغ أدنى معامل وسط حسابي (4.149) وبمعامل انحراف معياري (0.360)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "عدمت الشركة إلى إعادة قياس الالتزام المشتق المرتبط بتسليم أداة حق ملكية ليس لها سعر معلن في السوق النشط أو يجب تسويته بسعر هذه الأداة بسعر التكلفة وفقاً للمعيار 39 لتصبح مقيسة بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق المبدئي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)".

الجدول رقم (5)

جودة مخرجات النظام المحاسبي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	جودة مخرجات النظام المحاسبي
		- الملاءمة
.530	4.255	11. تساهم آلية الشركة المتبعة وسرعتها في ترصيد حسابات القوائم المالية لديها في توليد تغذية عكسية متعلقة باتخاذ القرارات.
.463	4.213	12. تعتمد الشركة عند اتخاذ قراراتها على سرعة توفر المعلومات المحاسبية.
.486	4.362	13. تعتمد الشركة عند اتخاذ قراراتها على سرعة الإجراءات المحاسبية المتبعة.
.515	4.319	14. تعتمد الشركة عند اتخاذ قراراتها على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة.
.414	4.213	15. يمكن للشركة الحصول على معلومات محاسبية تتعلق بالتعاملات المحاسبية بزمن قصير نسبياً.
.692	4.000	16. تساهم آلية الإجراءات المحاسبية المتبعة في الشركة وسرعتها بتوليد تغذية عكسية ملائمة لاتخاذ القرارات.
.386	4.227	نتيجة العامل كاملاً
		- الموثوقية
.778	3.787	17. توفر نظم المعلومات المحاسبية تطابقاً دائماً في أرصدة بنود الميزانية العمومية.
.827	3.574	18. تحرص الشركة على الصدق في عرض جميع الإجراءات المحاسبية التي تتبعها والمتعلقة بتعاملاتها التجارية.
.683	4.426	19. تحرص الشركة على الصدق في عرض جميع القوائم المالية.
.312	4.106	20. تتصف المعلومات المحاسبية التي تقوم الشركة بالإفصاح عنها بالدقة.
.920	3.745	21. تتصف المعلومات المحاسبية التي تقوم الشركة بالإفصاح عنها بالمصداقية.
.866	3.894	22. تقوم الشركة بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية المتعلقة بتعاملاتها المالية المختلفة.
.561	4.106	23. تحرص الشركة على الصدق في عرض طرق القياس التي تستخدمها والمتعلقة بتعاملاتها المالية المختلفة.
.926	3.723	24. تتمتع السياسات المحاسبية في الشركة بالحيادية.
.831	3.511	25. تتمتع الإجراءات المحاسبية في الشركة بالحيادية.
.582	3.875	نتيجة العامل كاملاً
		- الوقت المناسب
.561	4.106	26. توفر أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة المعلومات التي تتطلبها الجهات الداخلية في الوقت المناسب.
.466	4.000	27. توفر أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة المعلومات التي تتطلبها الجهات الخارجية في الوقت المناسب.
.778	3.787	28. تقوم أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة بتوفير معلوماتها المحاسبية بسهولة لمتخذي القرارات.
.778	3.787	29. تتمتع المعلومات التي توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة بخاصية اليسر.
.729	3.894	30. تساعد أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة بتوفير معلومات يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي.

.926	3.723	31. تساهم المعلومات التي توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة بتوفير معلومات في الوقت المناسب تساهم في حل المشكلات.
.686	4.447	32. توفر أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة في الوقت المناسب معلومات إضافية تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادي.
.524	3.964	نتيجة العامل كاملا
ية للمقارنة		
.585	4.489	33. إن السياسة المحاسبية العامة في الشركة لعرض البيانات المالية يمكن مقارنتها مع الشركات المنافسة الأخرى.
.824	3.872	34. إن سياسة القياس والإفصاح المحاسبي المتعلقة بالتعاملات التجارية للشركة يمكن مقارنتها.
.608	3.979	35. إن السياسة المحاسبية المعتمدة في الشركة وتماشيا مع النظم التكنولوجية يمكن مقارنتها.
.551	4.149	36. إن البيانات المالية التي تصدرها الشركة ضمن قوائمها المالية يمكن مقارنتها مع القوائم المالية للفترة السابقة.
.509	4.043	37. تساعد عملية عرض القوائم المالية من قبل الشركة في تسهيل إمكانية إيجاد الانحرافات من خلال معرفة مقدار التغيرات في بنودها.
.624	4.043	38. تتماشى طريقة عرض الإفصاح المحاسبية التي تقوم الشركة بها مع تلك الطرق المتبعة من قبل الشركات المنافسة الأخرى.
.357	4.096	نتيجة العامل كاملا
- التماثل		
.639	4.064	39. توفر نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة إمكانية إصدار تقارير مالية تتصف بعدم التحيز.
.571	3.979	40. توفر نظم المعلومات المحاسبية تقارير مالية تتميز بصدق التمثيل عن الظواهر المراد إثباتها.
.679	4.128	41. يرضى نظام المعلومات المحاسبي الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن مخرجات النظام المحاسبي.
.620	3.915	42. المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بالموضوعية.
.587	4.213	43. المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بإمكانية التحقق من صحتها.
.816	3.830	44. يتيح نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وسلامتها.
.453	4.021	نتيجة العامل كاملا
- القابلية للقياس		
.608	3.979	45. توفر أنظمة المعلومات المحاسبية بالشركة معلومات كمية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات.
.634	4.106	46. توفر أنظمة المعلومات المحاسبية بالشركة معلومات كمية قابلة للتحقق منها.
.509	4.043	47. تستخدم الشركة سياسات محاسبية ثابتة تتعلق بطرق القياس والإفصاح.
.549	4.213	48. توفر أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة معلومات تتعلق بتقييم أدائها.
.477	4.106	49. تعمل أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة على تسجيل العمليات الكمية وإثباتها وفقاً لآليات محددة.
.537	4.191	50. هناك أدوات واضحة تتعلق بإجراءات القياس والإفصاح في الشركة تتضمنها أنظمة المعلومات المحاسبية المتبعة.
.357	4.106	نتيجة العامل كاملا

فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "تحرص الشركة على الصدق في عرض جميع القوائم المالية"، وأن أدنى معامل وسط حسابي قد بلغ (3.511) وبمعامل انحراف معياري (0.831)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "تتمتع الإجراءات المحاسبية في الشركة بالحيادية". وفيما يتعلق بالفقرات ذات العلاقة بقياس عامل الوقت المناسب، فقد بلغ أعلى معامل وسط حسابي بين تلك الفقرات ما يساوي (4.447) وبمعامل انحراف معياري (0.686)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "توفر أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة في الوقت المناسب معلومات إضافية تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادي"، كما أن أدنى معامل وسط حسابي قد بلغ (3.723) وبمعامل انحراف معياري (0.926)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "تساهم المعلومات التي

يبين الجدول رقم (5) نتائج الاختبارات الإحصائية الوصفية الخاصة بفقرات قياس عوامل جودة مخرجات النظام المحاسبي، حيث أشارت النتائج بأنه قد بلغ أعلى معامل وسط حسابي بين الفقرات الخاصة بقياس عامل الملاءمة (4.362) وبمعامل انحراف معياري (0.486)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "تعتمد الشركة عند اتخاذ قراراتها على سرعة الإجراءات المحاسبية المتبعة"، وأنه قد بلغ أدنى معامل وسط حسابي (4.000) وبمعامل انحراف معياري (0.692)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "تساهم آلية الإجراءات المحاسبية المتبعة في الشركة وسرعتها بتوليد تغذية عكسية ملائمة لاتخاذ القرارات".

كما أنه قد بلغ أعلى معامل وسط حسابي بين الفقرات الخاصة بعامل الموثوقية (4.426) وبمعامل انحراف معياري (0.683)، وذلك

صحة معالجة البيانات وسلامتها". وفيما يتعلق بالفقرات ذات العلاقة بقياس عامل القابلية للقياس، فقد بلغ أعلى معامل وسط حسابي بين تلك الفقرات ما يساوي (4.213) وبمعامل انحراف معياري (0.549)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "توفر أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة معلومات تتعلق بتقييم أدائها"، كما أن أدنى معامل وسط حسابي قد بلغ (3.979) وبمعامل انحراف معياري (0.608)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "توفر أنظمة المعلومات المحاسبية بالشركة معلومات كمية يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات".

ارتفاع المتوسطات الحسابية يدل على تزايد الاهتمام بمخرجات القوائم المالية، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الجودة والقابلية للمقارنة بالنسبة للمعلومات المالية، أما انخفاض الانحرافات المعيارية فمرده إلى تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة واتفاقهم النسبي على أغلب الإجابات.

اختبار العلاقة بين المتغيرات

اختبرت الدراسة الحالية معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتعرف إلى العلاقات بين المتغيرات موضوع الدراسة، وبيين الجدول التالي نتائج اختبار بيرسون للعلاقة، وكما يلي:

توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركة بتوفير معلومات في الوقت المناسب تساهم في حل المشكلات".

فيما يتعلق بالفقرات ذات العلاقة بقياس عامل القابلية للمقارنة، فقد بلغ أعلى معامل وسط حسابي بين تلك الفقرات ما يساوي (4.489) وبمعامل انحراف معياري (0.585)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "إن السياسة المحاسبية العامة في الشركة لعرض البيانات المالية يمكن مقارنتها مع الشركات المنافسة الأخرى"، كما أن أدنى معامل وسط حسابي قد بلغ (3.872) وبمعامل انحراف معياري (0.824)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "إن سياسة القياس والإفصاح المحاسبي المتعلقة بالتعاملات التجارية للشركة يمكن مقارنتها".

كما أنه قد بلغ أعلى معامل وسط حسابي بين الفقرات الخاصة بعامل التماثل (4.213) وبمعامل انحراف معياري (0.587)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بإمكانية التحقق من صحتها"، وأن أدنى معامل وسط حسابي قد بلغ (3.830) وبمعامل انحراف معياري (0.816)، وذلك فيما يتعلق بالفقرة التي جاء فيها: "يتيح نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان

الجدول رقم (6)

اختبار بيرسون للعلاقة بين متغيرات الدراسة

القابلية للقياس	الاتساق (التماثل)	القابلية للمقارنة	الوقت المناسب	الموثوقية	الملاءمة	تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9)	Pearson Correlation
1	1	1	1	1	1	1	Beta تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) Sig. (2-tailed)
						.597**	Beta الملاءمة Sig. (2-tailed)
						.000	Beta الموثوقية Sig. (2-tailed)
						.029	Beta الوقت المناسب Sig. (2-tailed)
						.847	Beta القابلية للمقارنة Sig. (2-tailed)
						.897**	Beta الاتساق (التماثل) Sig. (2-tailed)
						.032	Beta القابلية للقياس Sig. (2-tailed)
						.833	Beta الاتساق (التماثل) Sig. (2-tailed)
						.689	Beta القابلية للمقارنة Sig. (2-tailed)
						.167	Beta الاتساق (التماثل) Sig. (2-tailed)
						.261	Beta القابلية للمقارنة Sig. (2-tailed)
						.087	Beta الاتساق (التماثل) Sig. (2-tailed)
.621**	.150	-.214	-.177	.062	.106	Beta القابلية للمقارنة Sig. (2-tailed)	
.000	.313	.148	.235	.679	.478	Beta القابلية للمقارنة Sig. (2-tailed)	

بلغت (24.916) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي تقل عن مستوى دلالة (0.05) التي تعتمد عليها الدراسة الحالية كقاعدة قرار. ونتيجة لما تقدم، يتبين رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن"، ويقوة علاقة طردية (موجبة) بلغت (0.597)، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع مستوى التأثير لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في عامل الملاءمة، والذي يعزى إلى

حدثة تطبيق الشركات موضوع الدراسة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، واعتماد هذه الشركات على معيار المحاسبة الدولي رقم (39) لمعالجة القضايا التي يغطيها مجال معيار الإبلاغ المالي الدولي موضوع الدراسة. **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن. توصي هذه الفرضية بإمعان النظر في أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وبيبين الجدول التالي نتائج الاختبار، كما يلي:

الجدول رقم (8)

اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الثانية

(R)	R ²	Adj.R ²	F	Coef.	Coefficients	Beta	Sig.
.124	.015	-.006	0.705	Constant	4.520		0.406
				معيار (9)	-0.064	-	0.124

بيبين الجدول رقم (8) أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (0.705) عند مستوى دلالة (0.406)، وهي تزيد عن مستوى دلالة (0.05) التي تعتمد عليها الدراسة الحالية كقاعدة قرار، مما يؤكد على رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن". كما أن قوة العلاقة بين كلا العاملين موضوع الدراسة قد بلغت ما يساوي (0.124)، ويقوة تفسيرية لنموذج الانحدار قد بلغت (R²) ما يساوي (0.015)، حيث يفسر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ما يساوي (0.015) كنسبة تفسيرية من المتغير التابع موثوقية المعلومات المحاسبية.

يشير الجدول رقم (6) إلى أنه قد تراوحت العلاقة بين متغيرات الدراسة بين حدي (0.897 - -0.214)، حيث بينت تلك النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وعامل الملاءمة، وبين عاملي الموثوقية والتوقيت المناسب، وبين عاملي التماثل والقابلية للقياس. إن ملائمة المعلومات والتوقيت المناسب والموثوقية والاتساق وقابلية القياس تزيد من القابلية للمقارنة، وإن تطبيق المعيار يزيد من جودة المعلومات المحاسبية.

اختبار الفرضيات

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب الانحدار البسيط كأحد الاختبارات العلمية التي تبحث وراء إيجاد الأثر بين كلا العاملين (المستقل والتابع)، وتبين المحاور التالية نتائج الاختبار للفرضيات كما يلي: **الفرضية الرئيسية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن، ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية، فقد تفرع من الفرضية الرئيسية ست فرضيات فرعية، كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن.

تهدف هذه الفرضية إلى إمعان النظر في أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وذلك تطبيقاً على شركات التأمين بالأردن موضوع الدراسة، وبيبين الجدول التالي نتائج الاختبار، كما يلي:

الجدول رقم (7)

اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الأولى

(R)	R ²	Adj.R ²	F	Coef.	Coefficients	Beta	Sig.
.59	.35	.342	24.92	Constant	5.869		0.000
				معيار (9)	4.992	0.597	

يظهر الجدول رقم (7) أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، وتبين هذه النتائج أن نسبة ما يفسره تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) (R²) من تباين ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تبلغ (34.2%) وهي نسبة تفسير متوسطة. كما أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد

الجدول رقم (10)

اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة

(R)	R ²	Adj.R ²	F	Coef.	Coefficients	Beta	Sig.
.167	.028	.006	1.296	Constant	3.698		0.261
				معيار (9)	0.140	0.167	

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (1.296) عند مستوى دلالة (0.261) وهي تزيد عن مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) التي تعتمد عليها الدراسة الحالية كقاعدة قرار، مما يؤكد على رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن". كما أن قوة العلاقة بين كلا العاملين موضوع الدراسة بلغت ما يساوي (0.167)، وبقوة تفسيرية لنموذج الانحدار قد بلغت (R²) ما يساوي (0.028)، حيث يفسر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ما يساوي (0.028) كنسبة تفسيرية من المتغير التابع قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على التماثل للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن. وتهدف هذه الفرضية السابقة إلى البحث في أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في التماثل للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار، كما يلي:

الجدول رقم (11)

اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الخامسة

(R)	R ²	Adj.R ²	F	Coef.	Coefficients	Beta	Sig.
.087	.008	-.014	0.345	Constant	4.04		0.560
				معيار (9)	0.058	0.087	

ويظهر نتائج الانحدار البسيط التي يبينها الجدول رقم (11) أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (0.345) عند مستوى دلالة (0.560)، وهي تزيد عن مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) التي تعتمد عليها الدراسة الحالية كقاعدة قرار، مما يؤكد على رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في التماثل للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن". كما أن قوة

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند

مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن.

وتنظر الفرضية السابقة موضوع الاختبار للتعرف إلى أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار، كما يلي:

الجدول رقم (9)

اختبار الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة

(R)	R ²	Adj.R ²	F	Coef.	Coefficients	Beta	Sig.
.060	.004	-.019	0.162	Constant	4.408		0.689
				معيار (9)	-0.034	-0.060	

يشير الجدول رقم (9) إلى أنه قد بلغت مستوى الدلالة (Sig) ما يساوي (0.689)، وأن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (0.162)، مما يؤكد أن مستوى الدلالة لنموذج الانحدار يزيد عن مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) التي تعتمد عليها الدراسة الحالية كقاعدة قرار، مما يؤكد على رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن". كما أنه قد بلغت قوة العلاقة بين كلا العاملين موضوع الدراسة ما يساوي (-0.060)، وبقوة تفسيرية لنموذج الانحدار قد بلغت (R²) ما يساوي (0.004)، حيث يفسر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ما يساوي (0.004) كنسبة تفسيرية من المتغير التابع الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند

مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن.

تهدف هذه الفرضية إلى البحث في أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار، كما يلي:

مخرجات النظام المحاسبي، وهي الملاءمة، والموثوقية، والوقت المناسب، والقابلية للمقارنة، والاتساق (التماثل)، بالإضافة إلى القابلية للقياس.

وأشارت نتائج الاختبارات العلمية التي تضمنتها المحاور السابقة من الدراسة الحالية إلى وجود اتفاق لدى كافة الأفراد موضوع الدراسة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الشركات المستهدفة موضوع الدراسة، حيث بلغت معاملات الوسط الحسابي لفقرات قياس المتغير - التي يمكن الإشارة إليها بأنها عبارة عن مضامين المعيار - بين حدي الموافق والموافق بشدة على تطبيق مضامين المعيار في الشركات المستهدفة موضوع الدراسة، وفقاً لآراء المستهدفين في الدراسة الحالية. وهذا يؤكد وعي الشركات المستهدفة موضوع الدراسة بأهمية تبني المعايير المحاسبية وتطبيقها، ومنها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الشركات، وهذا يؤكد ما توصل إليه (Darabi & Salmani, 2012)، عندما أشار إلى أن تبني الشركات لمعايير الإبلاغ المالي وتطبيقها يعبر عن توجهات للتقليل من الحكم الشخصي والاجتهاد الذي قد يتحلّى به الأفراد العاملين في الشركات.

كما أشارت النتائج الإحصائية التي تبينها المحاور الخاصة باختبار

الفرضيات موضوع الدراسة إلى ما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، الأمر الذي يعزى إلى أهمية مضامين محاور المعيار رقم (9)، ودوره في زيادة ملاءمة المعلومات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها لاتخاذ القرارات، ويقوة علاقة طردية قد بلغت (0.597). وهذا يتطابق مع ما جاء به (عيشي، 2009)، حيث أشار إلى أن أحد أهم الأدوار التي قد يقود إليها تبني معايير الإبلاغ المالي الدولي في الشركات وتطبيقها هو إيجاد إفصاحات مالية ملائمة لعمليات اتخاذ القرارات، وبصورة تحكمها ممارسات مهنية ومحاسبية تتسم بأفضل الممارسات العالمية، وهذا يتسق أيضاً مع ما توصل إليه (صيام والحداد، 2007).

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، حيث تعمل معايير الإبلاغ المالي على إيجاد الطرق والآليات والممارسات التي تتسم بالكفاءة العالية لمعالجة العمليات المالية والمحاسبية ذات العلاقة بنشاط الشركات، دون التأثير في تلك البيانات وموثوقيتها. وكما أن درجة موثوقية تلك البيانات تعتمد على صحة تبني تلك الممارسات وتطبيقها، ما يعد وسيلة للخروج بإفصاحات قد يعتد بها عند اتخاذ القرارات. غير أن مثل هذه النتائج قد تتناقض مع ما توصل إليه (الناغي، 2007)، حيث أشار إلى أن التزام الشركات بممارسات تمثل أفضل الأدوات لمعالجة العمليات المالية والمحاسبية قد تساهم في زيادة الثقة بتلك الإفصاحات التي تقوم الشركات بالإفصاح عنها من

العلاقة بين كلا العاملين موضوع الدراسة بلغت ما يساوي (0.087)، ويقوة تفسيرية لنموذج الانحدار قد بلغت (R^2) ما يساوي (0.008)، حيث يفسر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ما يساوي (0.008) كنسبة تفسيرية من المتغير التابع التماثل للمعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وقواعد الإفصاح الواردة فيه في قابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن.

تهدف هذه الفرضية إلى إمعان النظر في أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وقواعد الإفصاح الواردة فيه في قابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار، كما يلي:

الجدول رقم (12)

اختبار الانحدار للفرضية الفرعية السادسة

(R)	R ²	Adj.R ₂	F	Coef.	Coefficients	Beta	Sig.
.10	.01	-	0.5	Const	3.907		0.4
6	1	.011	11	معي ار (9)	0.089	0.1	78
						06	

يظهر الجدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية موضوع الاختبار، وتبين هذه النتائج أن نسبة ما يفسره تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) (R^2) من تباين قابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية تبلغ (1.1%). كما أن قيمة (F) المستخرجة لنموذج الانحدار قد بلغت (0.511) عند مستوى دلالة (0.478)، وهي تزيد عن مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) التي تعتمد عليها الدراسة الحالية كقاعدة قرار.

ونتيجة لما تقدم، يتبين رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية التي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وقواعد الإفصاح الواردة فيه في قابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن".

النتائج والاستنتاجات:

هدفت الدراسة الحالية للتعرف إلى أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن، اعتماداً على وجهات نظر الموظفين العاملين في الدوائر المالية ومدققي الحسابات في الشركات المستهدفة موضوع الدراسة، واهتمت الدراسة الحالية في العديد من العوامل التي تشير إلى جودة

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وقواعد الإفصاح الواردة فيه في قابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، حيث ينصهر هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في إيجاد تلك المبادئ التي من شأنها تسهيل مهمة إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالأصول والالتزامات المالية، من خلال عرض معلومات مالية ملائمة للمستخدمين (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2014)، وبالتالي لا يوجد علاقة بين تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والقابلية للقياس للمعلومات المحاسبية.

التوصيات:

اعتماداً على ما تناولته المحاور السابقة من نتائج خاصة بالدراسة الحالية، يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة تشجيع الشركات على التنبؤ المبكر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لزيادة ملائمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
- ضرورة حث الشركات وزيادة وعي إدارتها لأثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) للمساهمة في زيادة درجة التوثيق للمعلومات المحاسبية المفصح عنها.
- ضرورة أن تساهم آليات عمل تسعى إلى ضمان سرعة الإجراءات المحاسبية المتبعة في الشركة لتساهم بذلك في توليد تغذية عكسية ملائمة لاتخاذ القرارات.
- التشجيع على توفير معلومات مالية ومحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات ذات العلاقة من قبل متخذي القرارات في شركات التأمين الأردنية.
- إيمان النظر في تطبيق وتبني سياسات تُعنى بالقياس والإفصاح المحاسبي المتعلقة بالتعاملات التجارية للشركة بصورة تتسم بإمكانية مقارنتها مع الإفصاحات المحاسبية المشابهة لها.
- إتباع إجراءات رقابية إعماداً على نظام المعلومات المحاسبية لضمان صحة معالجة البيانات وسلامتها في شركات التأمين الأردنية.
- ضرورة البحث عن أسباب عدم الثقة بالمعلومات التي توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الأردنية من قبل متخذي القرارات عند اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالشركات.
- ضرورة المضي قدماً في البحث عن آثار تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الشركات وتطبيقه، وسبل تفعيل إجراءات المعالجة المالية والمحاسبية للأدوات المالية اعتماداً على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9).

قبل متخذي القرارات وذوي العلاقة، وهذا يتطابق أيضاً مع ما جاء به (المهني وصيام، 2007).

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الوقت المناسب للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، حيث تعتمد عملية

• التوقيت المناسب لإصدار المعلومات ذات العلاقة بالشركات والإفصاح عنها على تلك السياسات والإجراءات التي تتبعها إدارتها، وكما أن توقيت البيانات وتحديداً في البيئة الأردنية قد تحكمها العديد من التشريعات المحلية، كتشريعات سوق عمان المالي، فيما يتعلق بالشركات المساهمة العامة

• لدرجة في سوق عمان المالي، الأمر الذي يبرهن عدم وجود أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي في عامل التوقيت المناسب للإفصاح.

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، حيث تتناقض هذه النتيجة مع ما أشار إليه (توفيق، 2009)، حيث يبين أن المعايير المحاسبية بشكلها العام تسعى إلى ضمان إيجاد قوائم مالية متشابهة ويمكن مقارنتها، سواءً كانت تتعلق بقوائم مالية يتم مقارنتها مع قوائم سابقة للشركة نفسها، أو قوائم مالية لشركة ليتم مقارنتها مع قوائم مالية لشركة أخرى تعمل في المجال القطاعي نفسه، الأمر الذي قد يعزى إلى حيثيات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، حيث يعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من المعايير المحاسبية الجديدة، التي تتطلب أيضاً معالجات إضافية وحيثيات تطبيق ذات خاصية محددة، إلا أن توجهات

• شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية هو التطبيق المبكر لها، نظراً لأهمية تطبيقه ودوره في ترسيخ ومواجهة بعض الصعوبات التي تعاني منها الشركات عند معالجتها لموضوعات الأدوات المالية والمشتقات ذات العلاقة بها.

• لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في التماثل للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، وهذا قد يعزى إلى حداثة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، بالإضافة إلى وجود فترة جواز لتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، الأمر الذي يشير إلى ضعف قدرة تفسير عامل التماثل من خلال تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9).

المراجع:

باللغة العربية:

1. توفيق، حسن، نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الخامس حول نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتنميتها، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن، (2009).
2. الحلو، عدلي، "مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الاعتراف والقياس"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، (2009).
3. صيام، وليد والחדاش، حسام، المعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، (2007).
4. عيشي، بشير، المعايير المحاسبة الدولية والبيئة الجزائرية: متطلبات التطبيق، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، 22-4-2009، عمان، الأردن، (2009).
5. غرنوق، بهاء غازي، "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 561-584، (2014).
6. القطاونة، عادل، "تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة في بورصة عمان)"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (72)، (2009).
7. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: معايير المحاسبة الدولية، المطابع المركزية، عمان، الأردن، (2016).
8. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إصدار 1 يناير/2014، عمان، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، (2014).
9. المهندي، محمد عبدالله وصيام، وليد زكريا، "أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم: دراسة

تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، مجلة دراسات- العلوم الإدارية، مجلد 34، العدد 2، 228-285، (2007).
10. الناغي، محمود السيد: أسس المحاسبة: التأصيل وإطار التطبيق، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، (2007).

باللغة الإنجليزية:

11. Al Hayek, A.F. & El Haija, F.A., "The Adoption of IFRS (9) in the Jordanian Banking Sector:are Accountant Ready to Adopt by Understanding the Recognition and Measurement", International Journal of Economics & Financial Studies, Vol.1, Issue 1, 39-57, (2011).
12. Darabi, R. & Salmani, K., "A Comparative Study between Accounting Standards of Iran with International Accounting Standards", International Journal of Business and Commerce, 1 (12), 8-27.(2012).
13. Hair, Joseph F., Black, William C., Babin, Barry J. and Anderson, Rolph E., Multivariate Data Analysis (7th), UK: Pearson, (2010).
14. Linde E & Pedersen J, A comparative analysis between IAS 39 & IFRS 9 -Copenhagen Business School. (2008).
15. Xiaohui, Q. & Guohua, Z., "Measuring the Convergence of National Accounting Standards with International Financial Reporting Standards: The application of fuzzy clustering analysis".The International Journal of Accounting, 45(3), 334-355, (2010).